والاحتمالات العالمية للسلع الأساسية ، مع التركيز بشكل خاص على حالة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ، وذلك في ضوء النتائج التي ستتمخض عنها الدورة الثامنة للمؤتمر ، واضعاً في الاعتبار الاستنتاجات ذات الصلة التي تخلص إليها لجنة السلع الأساسية في دورتها الرابعة عشرة ؛

١٤ ـ تقرر أن تدرج مسألة السلع الأساسية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٤٥/٢٠١ ـ تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها د إ ـ ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ،

وإذ تلاحظ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، وبروتوكول تطبيقه المؤقت المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧[٥٤] ، وقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ـ ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

وإذ تلاحظ أيضاً المقترحات المؤسسية المقدمة بصدد جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي بدأت في أثناء الدورة الاستثنائية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، المعقودة في بونتا دل إستي ، أوروغواي ، في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، فيما يتصل بتعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف ،

وإذ تؤكد مبدأ حرية وعدالة التجارة العالمية ، مما ينبغي أن يؤدي إلى تحسُّن كبير في احتمالات التجارة والتنمية في جميع البلدان ، وبصفة خاصة في البلدان النامية ،

وإذ تؤكد أيضاً ضرورة تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال التجارة الدولية بغية زيادة دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف ،

١ ـ تعيد تأكيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٠/٥٧ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عن التطورات المؤسسية ، آخذاً في اعتباره جميع المقترحات المتصلة بتعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف ؛

٢ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يلتمس ، عند إعداد التقرير المطلوب ، آراء جميع الحكومات والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٤٥/٢٠٢ ـ تدابير محددة لصالح البلدان الجزرية النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى طلب اتخاذ إجراء محدد لصالح البلدان الجزرية النامية ، الوارد في قراريها ٤١/١٦٣ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و٤٣/١٨٩ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وكذلك في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د ـ ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦[٤٨] ، و ١١١ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩[٤٩] ، و ١٣٨ (د ـ ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣[٥٠] ، وإذ تشير إلى مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٨٦/٣٣ المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية[٥٥] ،

وإذ تسلِّم بأنه بالإضافة إلى المشاكل العامة المتصلة بالتنمية ، يعاني كثير من البلدان الجزرية النامية من مشاكل محددة ، ناجمة عن تفاعل عوامل مثل صغر حجمها ، ومواقعها النائية ، وتشتتها الجغرافي ، وسهولة تأثرها بالكوارث الطبيعية ، وهشاشة نظمها الإيكولوجية ، وما تواجهه من قيود في مجالي النقل والاتصالات ، وبُعدها الشديد عن مراكز الأسواق ، وصغر أسواقها الداخلية إلى حد كبير ، وافتقارها إلى الموارد الطبيعية ، وضعف قدرتها التكنولوجية المحلية ، وحدَّة مشكلة حصولها على إمدادات المياه العذبة ، واعتمادها الشديد على الواردات وعلى عدد قليل من السلع الأساسية ، ونضوب مواردها غير المتجددة ، والهجرة منها ، وخاصة هجرة العاملين ذوي المهارات الرفيعة المستوى ، ونقص الموظفين الإداريين لديها ، وفداحة أعبائها المالية ،

وإذ تسلِّم أيضاً بأن العديد من تلك العوامل تظهر معاً في كثير من البلدان الجزرية النامية ، مما يجعل هذه البلدان ضعيفة

(٥٤) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٥٥ ، العدد ٨١٤ ـ أولاً ـ (ج) .

(٥٥) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٦ ، الملحق رقم ٩ والتصويب (E/1986/29 و Corr.1) ، المرفق الأول .